

قبل المجلس الدستوري الجزائري 13 من أصل 167 طعنا، احتجاجا على نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في العاشر من مايو في الجزائر، وفاز فيها الحزب الرئاسي الذي خسر مع ذلك 13 مقعدا، بحسب بيان رسمي نشر الخميس.

وجبهة التحرير الوطني الحاكمة تنتقل هكذا وعلى الرغم من فوزها، إلى شغل 208 مقاعد في المجلس الشعبي الوطني (مجلس النواب) الجديد الذي يعد 462 مقعدا.

وخسر الحزب الثاني، التجمع الوطني الديمقراطي، بزعامه رئيس الوزراء أحمد أويحيى مقعدين وبات يشغل 68 مقعدا.

أما تحالف الجزائر الخضراء (إسلامي) فخسر مقعدا، لكنه فاز بثلاثة مقاعد أخرى ليصبح لديه 50 نائبا.

وأكبر الفائزين في هذه الانتخابات هي جبهة القوى الاشتراكية حزب المعارضة التاريخي بزعامه حسين آيت أحمد، الذي فاز بستة مقاعد جديدة وبات له 27 نائبا، وحزب العمال (يمين متطرف) فاز بسبعة مقاعد جديدة ليصبح لديه 26 نائبا وسوف يسمح له بتشكيل مجموعة برلمانية.

أما الحركة الشعبية الجزائرية وجبهة العدالة والتنمية (إسلامية) ففاز كل منهما بمقعد.

والمجلس الدستوري الذي اعتبر أن 13 طعنا تستند إلى أساس في 12 دائرة انتخابية، رفض في المقابل 107 طعون اعتبر أن "لا أساس لها وتفتقر إلى الأدلة" في حين اعتبر الطعون الـ 74 المتبقية "غير مقبولة".

وسيجتمع المجلس الجديد السبت حيث سيتم انتخاب رئيس له.

وسيكون على هؤلاء النواب العمل على مواصلة الإصلاحات التي تتناول بصورة أساسية تعديلات على الدستور الجزائري.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 25/05/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com